المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/09/2015

Houria Esslami nommée à la tête de l'Organisation des nations unies sur les disparitions forcées ou involontaires

NOMINATION - Belle consécration pour la Marocaine Houria Esslami, première femme portée à la tête du Groupe de travail de l'Organisation des nations unies sur les disparitions forcées ou involontaires (GTDFI), depuis sa création il y a 35 ans.

Houria Esslami, 47 ans, a en effet été élue directrice de l'instance onusienne à l'issue de sa 107e session, qui vient de se tenir à Genève. Née à Oujda, Houria Esslami a occupé le poste de directrice exécutive de la Fondation Driss Benzekri des droits humains et la démocratie.

Elle fait aussi partie des fondateurs du bureau du Forum marocain pour la vérité et la justice, de la Fédération euro-méditerranéenne contre la disparition forcée et de la Coalition internationale contre les disparitions forcées.

Désignée membre du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** en octobre 2011, elle a été désignée coordinatrice du groupe de travail chargé des relations internationales, des partenariats et de la coopération au sein de cette institution.

Le Groupe de travail a pour mission d'aider les familles des personnes disparues à découvrir ce qui est arrivé à la personne disparue et l'endroit où elle se trouve.

http://www.bladi.info/threads/houria-esslami-nommee-tete-lorganisation.412457/

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/09/18/houria-esslami-tete-nations-unis_n_8160056.html?1442599065

Morocco's Houria Esslami Appointed Chair-Rapporteur of UN's Body on Enforced or Involuntary Disappearances

Morocco's Houria Esslami Appointed Chair-Rapporteur of UN's Body on Enforced or Involuntary Disappearances

Rabat – Morocco's Houria Esslami has been elected chair-rapporteur of the United Nations' Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances.

Esslami, 47, has become the first woman in the history of the WGEID to be elected chair of the UN's Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances since its inception 35 years ago.

The Oujda-born Moroccan was Executive Director of Driss Benzekri Foundation for Human Rights and Democracy and a member of the Coordinating Committee of the Families of the Disappeared and Victims of Enforced Disappearance in Morocco.

Esslami is a founding member of the Moroccan Forum for Truth and Justice and worked for the Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO).

She is also member of the **National Human Rights Council of Morocco (CNDH)** and chairperson of its Working Group on Development Partnerships and Cooperation. A graduate of King Fahd School of Translation in Tangier, Esslami coordinated the elaboration of the Report on the Situation of Enforced Disappearances, submitted in 2012 as part of the UPR-Morocco.

The Working Group was established by the UN Commission on Human Rights in 1980 to assist families in determining the fate and whereabouts of disappeared relatives.

http://www.moroccoworldnews.com/2015/09/168216/moroccos-houria-esslami-appointed-chair-rapporteur-of-uns-body-on-enforced-or-involuntary-disappearances/

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

تشجيع العمل بالعقوبات البديلة وبدائل الاحتجاز من شأنه المساعدة على الحد من الجريمة وحالة العود

أجمع المشاركون في ورشة احتضنت أشغالها مدينة المحمدية يومي 18 و 19 شتنبر الجاري، على أن تشجيع العمل بالعقوبات البديلة وبدائل الاحتجاز من شأنه أن يساعد على الحد من الجريمة وحالة العود.

وفي هذا الصدد، قال وزير العدل والحريات مصطفى الرميد إن موضوع هذه الورشة «تشجيع العمل بالعقوبات البديلة وبدائل الاحتجاز» ، التي تنظمها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي والمرصد المغربي للسجون بشراكة مع السفارة البريطانية في الرباط، يندرج في إطار التحولات السياسية والحقوقية التي تعرفها المملكة والمؤدية إلى الديمقراطية والانفتاح على العالم بما يتلاءم مع المرجعية الدينية والحضارية.

وأشار الوزير في كلمته ، التي تليت بالنيابة عنه ، إلى أن هذه الورشة تندرج كذلك في سياق تنزيل الدستور الجديد وإصلاح منظومة العدالة الذي دامت أوراشه أزيد من سنة تم التطرق خلالها إلى كل المحاور المرتبطة بالموضوع ، بما في ذلك التنظيم القضائي ومهن القضاء والتخليق وبنيات المحاكم مما أفضى إلى توصيات اعتمدت في ميثاق إصلاح منظومة العدالة وفي مسودة القانون الجنائي.

ومن جانبه، اعتبر ممثل المندوبية الجهوية لإدارة السجون بجهة الدار البيضاء أن هذه الورشة تندرج في إطار المخاض الذي تعرفه منظومة العقوبات في ظل دولة الحق والقانون وفي ظل ورشات العقوبات البديلة وإصلاح السجون التي تعاني من الاكتظاظ بسبب السياسة العقابية التي تعوق الإصلاح وأنسنة العقوبات.

وأبرز أن دور العقوبات البديلة لا يقف فقط عند الحد من الاكتظاظ وإنما يمكن كذلك من تقليص النفقات وأنسنة العقوبة والحفاظ على الترابط الأسري وخدمة المنافع الهامة للمجتمع، مؤكدا أن العقوبات البديلة أصبحت ضرورة ملحة على اعتبار أنها ليست دخيلة بل مترسخة في الثقافة الدينية والوطنية القائمة على التوافق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، خاصة بالنسبة للفئات الهشة كالأحداث والنساء الحوامل والمسنين.

ومن جانبه ، أكد مصطفى الناوي عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الأهمية الخاصة لهذا الموضوع بالنظر إلى الاختيارات الاستراتيجية للديمقراطية وحقوق الانسان الرامية إلى الحد من الجريمة ومن حالة العود.

ورصد في هذا السياق الحالة الراهنة للسجون والمتميزة أساسا ب«الاكتظاظ المؤدي إلى تحويل السجون إلى مشتل للجريمة بدل الإصلاح والوقاية منها»، معتبرا أن العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية أصبحت تفرض نفسها بالنظر إلى ما يجري داخل العدالة وباعتبار أنها تندرج في قلب العدالة الجنائية ومدى انسجامها مع شروط المحاكمة العادلة.

كما ذكر في هذا الصدد بالندوات والتقارير التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع، خاصة فيما يتعلق بالمعاينات المتكررة لأوضاع السجون وما يقوم به من تحريات حول حالات الانتحار وغيرها من المظاهر السلبية المماثلة.

وبدوره ، قال مارك بيل عن السفارة البريطانية إن موضوع الورشة يندرج في إطار التعاون الثنائي مع المملكة المغربية من أجل تطوير آلية احترام حقوق الإنسان ومن منطلق مساندة بلاده لمسلسل الإصلاحات الذي انخرط فيه المغرب.

أما هيثم شبلي عن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، فذكر بعقد من التعاون الثنائي مع وزارة العدل والحريات، خاصة في موضوع الأحداث ومع إدارة السجون في مجال الفئات الهشة داخل السجون واحترام حقوق الإنسان ، مؤكدا على ضرورة إشراك المجتمع المدني في موضوع العقوبات البديلة وذلك في إطار برامج تكوينية وتداريب للمساعدة على تحقيق هدف الحد من الجريمة وحالة العود.

ومن جهته، أعرب الكاتب العام للمرصد المغربي للسجون عبد الله فسداد عن تفاؤله بشأن مسودة القانون الجنائي والعقوبات البديلة وبالتقدم الحاصل وطنيا في هذا الميدان وما تحظى به المسودة من تجاوب من قبل المرصد رغم تسجيله بعض الملاحظات، مع تأكيده على أهمية العمل على أنسنة السجون وخلق شروط حماية النزلاء والنزيلات في السجون، داعيا إلى تعاون الجميع لرفع هذا التحدي القانوني والمجتمعي.

مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري.. المغربية حورية إسلامي رئيسة

انتخبت حورية إسلامي، عضو **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أمس الخميس (17 شتنبر)، في مقر الأمم المتحدة في جنيف، رئيسة مقررة لمجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري.

وجاء انتخاب إسلامي، بإجماع أعضاء مجموعة العمل الأممية خلال الدورة 107، المنعقدة من 14 إلى 18 شتنبر الجاري.

والتحقت إسلامي بالمجموعة سنة 2014، كما تم انتخاب الكندي بيرنارد دوهايم، أستاذ ومدير برنامج القانون الدولي والعلاقات الدولية في جامعة الكيبيك بمونريال، نائبا لها.

ويذكر أن حورية إسلامي عضو بلجنة تنسيق عائلات المختفين وضحايا الاختفاء القسري في المغرب منذ سنة 1998، وعضو مؤسس للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف. وانتخبت سنة 2011 رئيسة لمنتدى بدائل المغرب، بعد أن كانت عضوا بأمانته التنفيذية، وعملت مديرة تنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية. كما شغلت بين سنتي 1996 و2010 عدة مناصب مسؤولية في الأمانة العامة للحكومة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وكذا في صندوق الإيداع والتدبير.

http://www.kifache.com/76863

مأساة اجتماعية أمام مجلس اليزمي بحي الرياض

يواصل اعضاء" التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة خلال سنوات الرصاص" اعتصامهم امام المجلس الوطني لحقوق الانسان، في انتظار تفعيل اتفاق 31غشت .الذي بموجبه تم تعليق الاضراب المفتوح عن الطعام والذي استمرخمسة عشر يوما.

هذا الاتفاق الذي تم بحضور المكتب التنفيدي للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف. و في انتظار الالتزام بالاتفاق المذكور .يستعد المعتصمون لقضاء عيد الاضحى امام المجلس الوطني لحقوق الانسان، كما قضوا عيد الفطر سابقا .

و يستمر أعضاء التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب في اعتصامهم أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان للشهر الثامن .

http://www.zoompresse.com/news7790.html

باحثون يرصدون فشل نمط الاقتراع في التحكم في التمدد الحزبي

كشف باحثون في القانون الدستوري من خلال نتائج اقتراع رابع شتنبر، عن فشل نمط الاقتراع الحالي في لجم التمدد الحزبي و التحكم في الخريطة السياسية.

و اعتبر الباحث عبد الرحيم منار السلمي في ندوة الجمعية المغربية للقانون الدستوري حول " الانتخابات الجماعية و الجهوية على ضؤ دستور 2011 الأسس و الاستنتاجات الأولية"، مساء الجمعة بالرباط، ان النظام الانتخابي لأصبح يهتز و قد يؤدي لتمكين حزب معين من ربع المقاعد مستقبلا، مضيفا أن حزب العدالة و التنمية ينمو بطريقة خارج التوازنات مقارنة مع الأحزاب الأخرى.

من جهته لاحظ الباحث و البرلماني حسن طارق ان حزب الاصالة و المعاصرة فاز انتخابيا لكن حزب العدالة و التنمية فاز أخلاقيا ، أما الخاسر الأكبر فهو العدل و الإحسان التي قاطعت الانتخابات. و أضاف طارق أن العدالة و التنمية انتصر على استراتيجية ضبط المشهد الحزبي ، حيث فشلت هذه الاستراتيجية بشكل فروجوي في مدينة فاس، فالعدالة و التنمية انتصر على نمط الاقتراع و على الفلسفة التي بني عليها ضبط المشهد الحزبي.

وشدد حسن طارق على أن الاصالة و المعاصرة قام بحملة لمناهضة الأسلمة ، بينما العدالة و التنمية قامت بحملة لمناهضة التحكم، أما الناخبون فصوتوا هنا و هناك حسب التوجه.

المجلس الوطني لحقوق الانسان خصم و حكم

واعتبر عبدالرحيم منار السلمي ان تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول ملاحظة الانتخابات شابته خروقات، بل أنه كان خطا فادحا. كما أن الملاحظة الانتخابية شابتها أخطاء من قبل المجلس الوطني لحقوق الانسان ، فهو تحول الى صاحب المصلحة و البث في طلبات الأشخاص للملاحظة ، كما استندت المهة لشخص متحزب . و نبه السليمي لكون ما قام به مجلس اليزمي كان من الممكن ان يدفع الأحزاب لتشكك في العملية الانتخابية و هذا ما سماه السليمي بالخلل دستوري الذي تسبب فيه اليزمي باسناد مهمة الملاحظة لمنتمي لحزب الأصالة و المعاصرة.

كما استغرب ذات المتحدث من دعوة المجلس الوطني لحقوق الانسان لاحترام حق المقاطعين للانتخابات في إشارة للنهج الديمقراطي، الذي شن حملة ممنهجة لمقاطعة الانتخابات . و تساءل السليمي هل" نشتغل بالمرجعية الكونية أم بالدستور المغربي لان الدستور يقول أن التصويت واجب وطني".

http://www.zoompresse.com/news7789.html

بعد سبع سنوات ونصف من اعتقالهم ،المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية يكتشفون اسم جلادهم

من المعتقل: أساي مصطفى ،سجن تولال– 1– أمكناس

إلى:جميع الهيئات والمنظمات الحقوقية المستقلة

الموضوع:شكاية حول التعذيب الوحشي الجسدي والمعنوي ضد ضابط الشرطة "اوراغ عمر" ولاية أمن مكناس

بعد مرور أربع سنوات على احتفال الشعب المغربي بصدور "دستور جديد" للمملكة، أو ما يصطلح عليه من طرف الدولة بدستور الحريات وحقوق الإنسان، وبعد تردد كبير في الكتابة إليكم وذلك لإدراكي الوثيق أن الجهات المختصة لم تنصفنا بعدما كتبتها سابقا في قضيتي رفقة زميلي أعطوش حميد ضد بعد رموز الشرطة القضائية بأمكناس، والتي دقنا فيها طيلة أيام 22–23–24–25 ماي 2007 أشد أنواع التعذيب وأدقها، تعذيب جسدي مضني "بالفلقة" والضرب بالعصى الغليظة و تعليقي على طريقة "الطيارة" وصب الماء البارد في الليل، وتعذيب معنوي وخيم من السب والشتم، ونعتنا بأبناء العاهرات أنا وباقي زملائي المناضلين في صفوف الحركة الثقافية الأمازيغية المعتقلون آنذاك، وختموا تعذيبهم الوحشي بتهديدي بالاغتصاب بالقارورة الزجاجية لما رفضت التوقيع على محاضر أجهل مضمونها، تهديد اتضح لي أنه جدي مما جعلني أستسلم في الأخير واوقع على تلك المحاضر المزورة.

لقد أشعرنا آنذاك الرأي العام وقاضي التحقيق والوكيل العام وباقي قضاة الحكم بتفاصيل هذا التعذيب المريب ،وأطلعتهم على اثاره في مختلف أنحاء جسمي، بل إن هيئة الدفاع طلبت من قاضي التحقيق عرضنا لفحص طبي لكن دون جدوى مخافتهم فضح أمر الشرطة، فالقضاة في مثل هذه القضايا لا يمثلون سوى ضباط الشرطة بزي قضائي، ومحاضر الشرطة تحظى عندهم بقدسية مطلقة.

فمن واقع فضحكم لخروقات ملفات التعذيب ببلدنا ونفي سلطاتنا لذلك، قررت أن أكاتبكم لأخبركم بكل ما تعرضنا له، بل وذكر بعض أسماء الجلادين وعلى رأسهم الضابط "أوراغ عمر" الذي تلذذ في تعذيبنا وفبركة قضية بناء على افتعاله لأدلة اتضحت فيما بعد أنها مزورة ولي أدلة وقرائن قوية تثبت ذلك.

فرغم أن القضاء أدانني رفقة زميلي بعشر سنوات سجنا نافذة ،إلا أنه لم يثبت ذلك نهائيا ولن يستطيع أبدا تثبيت ذلك ما دمنا لم نرتكب أي جريمة، كيف لا ونحن نجهل لحد الأن الضحية، وأتحدى أيا كان أن يثبت عكس كل ماصرحت به لكم، فهدفهم الوحيد من وراء اعتقالنا هذا هو قمع تحركاتنا النضالية السلمية الهادفة لرد الاعتبار للقضية الأمازيغية. ونحن على وشك مغادرة أسوار السجن أعدكم بتزويدكم بكل الأدلة التي تثبت براءتنا ،ولنا موعد بعد مرور سنة ونصف من الزمن .

وتقبلوا مني أسمى عبارات التقدير والإحترام،ودمتم للنضال أوفياء

ملاحظة: لقد سبق أن راسلنا كل من:

- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**
- وزير العدل والحريات
- مدير الأمن الوطني

لكن دون أي رد يذكر

http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=5007

مهرجان «البولفار» المغربي: مواهب موسيقية شبابية

فاطمة عاشور

بعدما كان مغني الراب الأميركي Mos Defالمعروف في العالم بدفاعه عن المعتقلين في غوانتانامو، نجم الدورة الخامسة عشرة لمهرجان البولفار «للموسيقيين الشباب» في الدار البيضاء، زخر برنامج الدورة السادسة عشرة للمهرجان، ببرمجة تضم أكثر من 30 فرقة موسيقية وفنانين عرب وعالميين، أتوا من 13 بلداً من بينها الجزائر وألمانيا وإسبانيا والأردن والسنغال والولايات المتحدة وفرنسا.

ومن أبرز نجوم الدورة التي تختتم مساء اليوم، الرابر الفرنسي يوسوفا ومجموعة «جدل» الأردنية، إلى جانب مجموعة «زبدة» الفرنسية، ومجموعات مغربية ك «دركة» و «هوبا هوبا سبريت» و«رباب فيزيون». وشاركت الفنانة نبيلة معان والإسبانية كارمن باريس، بمرافقة العازفين طارق هلال موزعاً وعازفاً على الغيتار، ومحمود شوقي على الماندولين، وبيتر أوتيو وبابلو مارتين جونز على آلات الإيقاع، في أمسية مشهودة خلال المهرجان الذي نظم بشراكة مع مهرجان «لاس كولتوراس بيرينيوس سور» في أراغون بإسبانيا، والذي شهد عروضاً احترافية ومسرحية وورشاً للرسم على الجدران، وأخرى للأطفال أيضاً.

واهتم القائمون على المهرجان بالجانب المعماري البيضاوي، خصوصاً أن اختيار فضاء «الباطوار» لاحتضان المهرجان منذ سنوات يدخل في نطاق هذا الاهتمام، من خلال ورش الصباغة يشرف عليها فنانون مغاربة وأوروبيون للاعتناء بمبانٍ مصنفة تراثاً معمارياً تقع على مدار خط الترامواي في شوارع محمد الخامس والحسن الثاني وعبدالمومن. وقدم المهرجان الذي يحتضنه فضاء المجازر القديمة في العاصمة الاقتصادية للمغرب، مسابقة «ترومبلان» بمشاركة 19 مجموعة موسيقية، اختارتها لجنة تحكيم مختصة من بين مئتي فرقة. وتوزعت الفرق المتنافسة، بين خمس فرق «فيزيون» وست فرق «روك وميتال» وثماني فرق «هيب هوب»، قدمت كلها حفلات أمام الجمهور.

يمتاز «ترومبلان» بالفضاء الذي يقام فيه، والمعروف بالعامية المغربيّة بال «باطوار». ومن مبنى متداع ومعرّض للتدمير الكلي، تحولت المسالخ القديمة في الحي المحمدي إلى مركز ثقافي يستقبل مشاريع شبابيّة مختلفة. وقد بني المبنى الذي يعود إلى عام 1922 باستخدام الإسمنت المسلح، وكان استعماله في تلك الفترة نادراً. وتحوّل الـ «باطوار» خلال السنوات الماضية إلى فضاء ثقافي طليعي، يحتضن مهرجانات ومعارض وأنشطة الثقافة البديلة. ويعتبر المهرجان الثاني الشبابي الأكثر شعبية بعد مهرجان الصويرة كناوة وموسيقى العالم، وقد ساهمت شراكات دولية من بينها توأمة مع مؤسسة ثقافية هولندية تعنى بالثقافة البديلة في إشعاعه الدولي. وينظم البولفار سنوياً منذ 1999، كأول مهرجان في المغرب يقدم فنون الراب والهيب هوب والروك والفيوجن، قبل أن تكتسح هذه الموجة القديمة – الجديدة موجات الراديو والمهرجانات المختلفة المنظمة على امتداد السنة في المغرب.

وإلى جانب البرنامج الموسيقي، يقام «السوق الجمعوي» الذي تشارك فيه جمعيات محليّة، منها فرقة المسرح «دابا تياتر»، وجمعية «دعوة لصحوة شعب اليسار»، و«المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

http://alhayat.com/Edition/Print/11271453/%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86--%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A--%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%A8-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9

اتهامات للسلطات المغربية بخرق القانون ومنع اللاجئين السوريين من الدخول إلى مليلية المحتلة

"الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" بالناظور، أن السلطات المغربية تمنع اللاجئين السوريين من الوصول إلى مكتب اللجوء داخل مدينة مليلية المحتلة، وذلك عن طرق استعمال القوة والعنف.

وكشفت الجمعية في مراسلة وجهتها لرئيس "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**"، أنه "وخلال كل محاولاتهم للدخول الفردي أو الجماعي عبر الحدود يتم منعهم بالقوة من قبل القوات العمومية المغربية عند مدخل معبر بني أنصار في خرق واضح لحق هؤلاء اللاجئين في التنقل بحرية والوصول إلى أماكن لجوئهم الاختياري في خرق واضح لاتفاقية جنيف التي وقع عليها المغرب".

وأكدت الجمعية أنها عاينت طيلة هذا الأسبوع، قرابة 200 مهاجر سوري بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء، يتجمعون بشكل يومي بمدخل معبر بني أنصار وتتم محاصرتهم من طرف القوات العمومية المغربية التي تعمد إلى استعمال القوة لمنعهم من الاقتراب من بوابات الحدود كما حدث يوم 05 سبتمبر، الذي عرف تعنيفا ومطاردات للاجئين داخل المعبر الحدودي.

وأوردت المراسلة التي حصل "بديل" على نسخة منها، "أن هذا المنع الذي يعتبر خرقا واضحا لحقوق اللاجئين يطرح أكثر من تساؤل على اعتبار أنه –حسب شهادات اللاجئين– فتح المجال واسعا لعمل مافيات متخصصة تعرض على اللاجئين مساعدتهم للدخول إلى مليلية مقابل مبالغ مالية تصل إلى 1000 اورو للشخص الواحد".

من جهة أخرى أكد المصدر ذاته، أنه "في ما يخص العدد القليل من اللاجئين الذين يسمح لهم بعبور الحدود بالتنسيق بين السلطات المغربية والاسبانية، فإنه في غياب أي تحديد لمعايير واضحة لاختيارهم، يفتح المجال واسعا لكل أشكال الزبونية والمحسوبية، مما يعمق من معاناة اللاجئين خاصة الأشد فقرا منهم".

وطالبت الجمعية رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، بالتدخل العاجل لدى السلطات المغربية لضمان حق التنقل وعبور الحدود لكافة اللاجئين دون تمييز والكف عن استعمال العنف ضد السوريين بالمعبر الحدودي لبني أنصار واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية اللاجئين ضحايا هذه المافيات.

المصدر: موقع بديل

http://mapnr.blogspot.com/2015/09/blog-post_52.html

Committee on Enforced Disappearances holds meetings with states parties and civil society

The Committee on Enforced Disappearances this afternoon held three separate meetings with States parties to the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, national human rights institutions, and non-governmental organizations.

In the meeting with States parties, Emmanuel Decaux, Chairperson of the Committee on Enforced Disappearances, said that so far 50 States had ratified the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, Belize and Ukraine being the newest ratifiers.

Argentina and Spain took the floor, expressing their support for the work of the Committee, and welcoming the increase in the ratification by States. Although each country had its unique situation, the common goal was the same: elimination of violations of human rights.

In the meeting with civil society representatives, Mr. Decaux said that the twenty-seventh meeting of Chairpersons had taken place in San Jose, Costa Rica and adopted guidelines on reprisals. At that meeting, the Committee had also adopted a roadmap in order to bring the new guidelines into life.

The National Human Rights Council of Morocco underlined the need to pay close attention to the issue of institutionalisation of enforced disappearances.

One non-governmental organization, Committees of Relatives of Migrants of Central Honduras, spoke about the disappearance of migrants and other missing persons, and available mechanisms to guarantee the search for those disappeared.

Mr. Decaux said that was the first time the Committee had reviewed cases on a disappearance of migrant persons. The scope of the issue was not the duty of the Committee only, but also of other international organisations and bodies.

The Committee will next meet in public at 3 p.m. on Friday, 18 September to adopt its concluding observations and recommendations on the reports of Iraq and Montenegro and close the session.

Meeting with States Parties

EMMANUEL DECAUX, Chairperson of the Committee, said that the Committee had held two

constructive dialogues, with Iraq and Montenegro. With Belize and Ukraine, the total number of States who had ratified the Convention had increased to 50. As more States were ratifying the Convention, there was a hope of universality in the near future.

Argentina thanked for the opportunity to exchange the views, and reaffirmed its commitment to the Convention and support for the work of the Committee. Argentina was extremely happy to see new ratifications. Although each country had its unique situation, the aim was the same: the elimination of the violations of human rights. Argentina inquired about the relationship between the Committee and the Working Group on Enforced Disappearances, especially as there was an increase in the number of ratifications.

Mr. Decaux said that the Committee and the Working Group were exchanging views and setting priorities. Each body had its own mandate and was free to pick its priorities. However, he underlined, there should be no black holes left regarding the issue of disappearances.

Spain commended the Committee and its members for their work and reassured the Committee of its ongoing support. It asked about the reprisals and coordination between human rights treaty bodies.

The Chairperson responded that the twenty-seventh meeting of Chairpersons had taken place in San Jose, Costa Rica, where the guidelines on reprisals had been adopted. As he had taken the Chairpersonship of the ten Committee Chairpersons, the issue was of particular importance for him. The guidelines were based on clear principles, but they needed to be implemented.

A Committee Expert thanked all States parties for making the Convention diverse and helping make it universal. To maintain the appropriate momentum, States parties needed to submit their reports in time and respect the decision-making competency of the Committee.

Another Expert highlighted the need to encourage all other States to become parties to the Convention. They also needed to understand the competence of the Committee in receiving individual complaints.

Meeting with National Human Rights Institutions

Mr. Decaux said that the Committee had adopted a roadmap in order to bring the new guidelines on reprisals into life. An increasing cooperation had been developing between human rights treaty bodies. However, the Committee needed more partners to ensure the implementation of the guidelines, which was why it was very important for the Committee to cooperate with the national human rights institutions.

International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights stated that the Committee should encourage all States to ratify the Convention and to strengthen their national institutions for the promotion of human rights. The International Coordinating Committee and its regional networks were working to build the capacity of national human rights institutions through training, peer support and the exchange of good practices amongst its members. Feedback from the Committee was expected on the best ways those institutions could engage with the Committee and support its work.

Mr. Decaux said that it was hard to understand why some States had not yet ratified the Convention. However, the role of national human rights institutions was the key to understanding the problem. National human rights institutions should consider organizing live webcast screenings, at their premises, of the Committee's interactive dialogues with States parties. Regional and local commissions also had a role to play in States. Sometimes national institutions with "B" status worked in more difficult conditions than those with status "A", which also had to be taken into consideration.

A Committee Expert stated that sometimes national human rights institutions were not independent, even though they claimed that they were. He explored the possible ways to monitor those institutions. He asked what kind of measures should be taken to ensure the effectivity of follow-up mechanisms.

The National Human Rights Council of Morocco called on all States parties to pay close attention to the issue of institutionalisation of enforced disappearances as their national legislations had to be in line with the Convention. The National Human Rights Council of Morocco had been involved in the identification of such cases and their work had encouraged the Government take necessary measures on the issue. Their work had also helped the Government to include "human rights" in the newest Constitution and to penalise the enforced displacement.

International Coordinating Committee asked for a better inclusion of national institutions in the work of the Committee.

Mr. Decaux said that the Committee was trying to be as transparent as possible, regularly uploading news and development, as well as documents and reports on its website.

Meeting with Non-Governmental Organizations

Committees of Relatives of Migrants of Central Honduras inquired whether the Committee could develop a general recommendation on the protection of migrants and refugees. Central American committees of families of disappeared migrants on migration routes had promoted the creation of a transnational mechanism to guarantee the search of disappeared migrants. Also, the implementation of Article 17 was a matter of urgency. It was, therefore, necessary that States of origin of disappeared migrants and missing

persons had accessibility and up-to-date registries of those persons in order to facilitate the search. Further, all States needed to have a single shared registry to localise missing persons.

Article 24 of the Convention described the obligation of each State party to take all necessary measures to search for, locate and release disappeared persons. Accordingly, the organisation asked the Committee to call on all States to facilitate the entry of families of disappeared persons into the concerning State.

Mr. Decaux said that it was the first time that the Committee had reviewed cases on the disappearances of migrants. Duty to protect was part of the Committee's mandate; however, the scope of that issue exceeded the responsibility of the Committee, and covered other international organisations' and bodies' mandates as well.

An Expert stated that the Committee attached great importance to the issue of migration. One of the possibilities to raise the profile of the issue was to cooperate with the Government of Mexico in an open way. Another Expert described the issue as a "humanitarian situation", highlighting the importance of family members to the information.

http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16455&LangID=E